آلية نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية
الواقع والتحديات السياسية

إعداد : عبادة العبد الله، عبد الوهاب عاصي

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

تقدير موقف

تموز / يوليو 2021

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد 4
أولًا: الخلفية القانونية لإقرار آلية نقل المساعدات الإنسانية 4
ثانيًا: إدارة المساعدات الإنسانية عبر الخطوط 6
1) دور الأمم المتحدة 6
2) دور المنظمات الإنسانية الدولية 7
3) دور المنظمات المحلية 8
4) تجارب سابقة مشابهة في الواقع السوري 8
ثالثًا: النتائج المحتملة لعدم تمديد آلية نقل المساعدات الإنسانية 9
1) اجتماعيًّا 9
2) اقتصاديًّا 10
3) سياسيًّا 10
4) أمنيًّا 11
رابعًا: وسائل ضغط النظام السوري على المنظمات الإنسانية 12
1) النشاطات والمشاريع السابقة 12
2) العملات المستخدمة 12
الخلاصة 13

تمهيد

حمل عام 2021 تحدّيًا كبيرًا أمام الحالة الإنسانية في سورية بعد منح مجلس الأمن بصعوبة تفويضًا لتمديد آلية المساعدات الإنسانية عَبْر الحدود، والذي قد يكون الأخيرَ منذ إقرارها عام 2014.

كانت المساعدات الإنسانية وما تزال مصدرًا رئيسيًّا للحفاظ على الأمن الغذائي والصحي في سورية لا سيما المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. لذلك، فإنّ عدم تجديد آلية إيصال المساعدات يبدو بمثابة تهديد حقيقي لمستقبل ومصير هذه المناطق.

يستعرض هذا التقرير الخلفية القانونية لإقرار آلية نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية، والكيفية التي تتم فيها إدارة المساعدات الإنسانية عبر الخطوط، والنتائج المحتملة لعدم تمديد هذه الآلية، مع التطرّق لأبرز الوسائل التي يستخدمها النظام السوري للضغط على المنظمات الإنسانية في مناطق سيطرته.

أولًا: الخلفية القانونية لإقرار آلية نقل المساعدات الإنسانية

كان أوّل تضمين لاستخدام المعابر الحدودية مع دول الجوار من أجل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين داخل سورية في البيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ 2 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013، والذي استُخدم كوثيقة استرشادية في القرار 2139 (2014).

حينها أعرب مجلس الأمن الدولي، في ذلك القرار، عن الأسف الشديد لعدم تحقيق أيّ تقدُّم ملموس إزاء الطلبات التي حثّ عليها البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) من أجل تعجيل تسيير وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمِنة ودون عوائق بأكثر الطرق فعالية بما في ذلك استخدام المعابر الحدودية.

وعليه، طالب مجلس الأمن، على نحو صريح ولأوّل مرّة، النظام السوري بالسماح الفوري للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتّحدة وشركائها التنفيذيين بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق عبر خطوط النزاع وعبر الحدود؛ من أجل ضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين ومن خلال أقصر الطرق.

أدّى عدم اهتمام النظام السوري بالطلبات التي نصّ عليها قرار مجلس الأمن 2139 (2014) والبيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) إلى اعتماد القرار 2165 (2014) والذي يمنح وكالات الأمم المتحدة وشركاءها التنفيذيين

الإذن لإيصال المساعدات الإنسانية عَبْر خطوط النزاع وعبر الحدود، من خلال أربعة منافذ، وهي: "باب السلامة" شمال حلب و"باب الهوى" شمال إدلب و"اليعربية" شمال شرق الحسكة و"نصيب" جنوب درعا.

تضمَّن القرار 2165 (2014) منح الإذن باستخدام المعابر الحدودية دون العودة إلى النظام السوري، بالاستناد إلى المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار أن الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية تُشكّل مصدر تهديد للسلم والأمن في المنطقة.

ومع ذلك، يُعتبر القرار 2165 (2014) تدخّلًا غير مسبوق من قِبل مجلس الأمن في آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، والتي يُفترض ألّا تكون بموافقة أي طرف؛ حيث أوردت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مجموعة من الأدلّة بما فيها موادُّ من القانون الدولي تحظر حصول مثل هذا التدخّل، إذ إنّ تدخُّل مجلس الأمن الدولي قوّض آلية المساعدات الإنسانية بدل توفير سُبل الحماية لها لضمان وصول آمِن ومن أقصر الطرق وبشكل غير مقيَّد ومستدام للمواد الغذائية وغير الغذائية إلى سورية من تعليم ومأوى ومياه الشرب وغير ذلك.

عمومًا، جدّد مجلس الأمن 5 مرّات القرار 2165 (2014)، قبل أن تُعارض روسيا والصين في كانون الأوّل/ ديسمبر، مشروع قرار قدّمته ألمانيا والكويت وبلجيكا، يدعو إلى تمديد آلية المساعدات الإنسانية عَبْر الحدود 6 أشهر قابلة للتمديد 6 أشهر أخرى، من جميع المعابر باستثناء منفذ "نصيب" جنوب درعا.

لكنّ مجلس الأمن تبنَّى القرار 2504 (2020) بعد تعديلات طالبت بها روسيا تنص على اقتصار المدّة على 6 أشهر فقط غير قابلة للتمديد، مع إغلاق معبرَيْ "نصيب" جنوب درعا و"اليعربية" شمال شرق الحسكة.

ومع انتهاء مدّة تفويض القرار 2504 (2020) رفضت روسيا والصين تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، واستخدمت إلى جانب الصين مرّتين حقّ النقض الفيتو لمنع تمرير مشاريع قرارات تدعو للإبقاء على معبرين حدوديين، إلى أن تم تبنّي القرار 2533 (2020) الذي يتطابق مع مقترح روسيا الذي قدّمته في 8 تموز/ يوليو، من ناحية حصر دخول المساعدات من معبر "باب الهوى" الحدودي؛ ويختلف معه من ناحية مدّة التفويض بـ 12 شهرًا بدل 6 أشهر فقط.

في 25 حزيران/ يونيو 2021، عرضت النرويج وأيرلندا مشروع قرار لتمديد آلية المساعدات الإنسانية إلى سورية مدّة 12 شهرًا من معبرَيْ "باب الهوى" و"باب السلامة"، لكنّه قوبل بالرفض. كما رفضت الصين والهند مشروع قرار آخر يقصِر إدخال المساعدات على معبر باب الهوى لمدّة عام.

غير أنّ روسيا والولايات المتحدة توافقتا في 9 تموز/ يوليو، على صيغة جديدة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية. وعليه، تبنّى مجلس الأمن القرار 2585 (2021)، والذي ينصّ على إدخال المساعدات من معبر "باب الهوى" لمدّة 6 أشهر قابلة للتجديد بدون تصويت؛ شريطة تقديم الأمين العامّ للأمم المتّحدة بعد مرور 6 أشهر تقريرًا يتضمن إحراز تقدُّم في الشفافية بالعمليات ووصول المساعدات عَبْر الخطوط لتلبية الاحتياجات.

ثانيًا: إدارة المساعدات الإنسانية عَبْر الخطوط

1) دور الأمم المتحدة

وفقًا لنظام عمل منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية في الدول التي تشهد النزاعات فإن هذه المنظمات تقوم بعملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاعات وفقًا لأحد الآليات التالية:

- تأمين مواد المساعدات الإنسانية عَبْر الشراء الداخلي ضِمن الدولة أو مناطق النزاع.
- نقل المساعدات عَبْر خطوط التماسّ.
- نقل المساعدات عَبْر الحدود الدولية.

في سورية يعمل مكتب تنسيق الدعم الإنساني (أوتشا) من مكتبين أساسيين، واحد في تركيا وآخر في سورية، ويُغطي الأخير المناطق الواقعة ضِمن سيطرة النظام السوري؛ إضافة إلى مناطق شمال شرق البلاد؛ من خلال نقل المساعدات عَبْر خطوط التماسّ (باستخدام مطار القامشلي)، أما مكتب تركيا فيغطي المناطق الواقعة في شمال غرب البلاد.

في حالة شمال غرب سورية فإن منظمات الأمم المتحدة لا تستطيع استخدام المعابر الدولية إلا بوجود تفويض من مجلس الأمن يمنح منظمات الأمم المتحدة الإذن لاستخدام المعابر الدولية؛ عَبْر آلية نقل المساعدات الإنسانية المشار إليها سابقًا، والتي إن لم يتم تمديدها فإن منظمات الأمم المتحدة لن تكون قادرة على نقل المساعدات عبر الحدود وبالتالي سيكون نقل المساعدات عَبْر خطوط التماسّ هو الخيار الوحيد المطروح.

لكن ذلك سيضع منظمات الأمم المتحدة أمام تحدِّيات عديدة تتعلق بالمانحين إضافة إلى الجهات المسيطِرة على طرفَيْ خطوط التماسّ، والتي بالطبع سيكون لدى كل منها محاذير وشروط معينة لتمرير هذه المساعدات

وسيكون من الصعب وجود جهات مُراقَبة حيادية تضمن استمرار هذه العملية بطريقة تناسب مع كِلا الطرفين على مختلف الأصعدة. إضافة إلى وجود العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إيقاف أو تعطيل عملية نقل المساعدات عَبْر الخطوط بما يشمل العوامل الأمنية.

بالتالي، ستكون هذه العملية قابلة للتعطيل؛ مما يعني عدم ضمان المرور السلس والدوري، وَفْق خط زمني واضح، مما سيؤثر سلبًا على القدرة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بشكل عامّ، ويجعل من الصعب أن تقوم منظمات الأمم المتحدة بتقديم دعم إنساني فعّال عَبْر هذه الآلية وسينعكس ذلك سلبًا على الواقع الإنساني للمجتمع المحلي في شمال غرب سورية، خاصة الذين يعتمدون على منظمات الأمم المتحدة وشركائهم لتأمين احتياجاتهم الإنسانية.

2) دور المنظمات الإنسانية الدولية

بخلاف الأمم المتحدة فإن المنظمات الإنسانية ليست من الضروري أن تكون مقيدة بوجود قرار أممي لاستخدام المعابر الحدودية؛ كونها تعتمد بشكل أساسي على شركات الشحن والسوق المحلي للقيام بعمليات الشراء ومن ثَم التوزيع.

تعتمد المنظمات الإنسانية الدولية على وجود قبول من مختلف الأطراف المحلية والتسهيل من قِبل دول الجوار لتأمين الاستجابة الإنسانية. لهذا فإنها لن تكون متأثرة بشكل كبير في حال عدم تمديد آلية نقل المساعدات الإنسانية.

لا يعني ذلك أن تكون المنظمات الإنسانية الدولية قادرة على تحقيق استجابة كاملة في حال غياب منظمات الأمم المتحدة، مما قد يؤدي إلى انقطاع أو شحّ مؤقت في المساعدات الإنسانية.

أيضًا العمل المشترك أو العمل تحت غطاء النظام السوري ليس خيارًا متاحًا للكثير من المنظمات الدولية وذلك لأسباب عديدة ومختلفة تبدأ بإمكانية الحصول على الترخيص لدى النظام السوري ولا تنتهي بالقيود والشروط المفروضة على مثل هذه المنظمات.

ومع ذلك، هناك بعض المنظمات الإنسانية الدولية تتهيأ لافتتاح مكاتب لها في مناطق سيطرة النظام السوري منذ منتصف عام 2021.

3) دور المنظمات المحلية

أ. الهلال الأحمر العربي السوري

الهلال الأحمر العربي السوري هو إحدى المنظمات المحلية النشطة ضِمن مناطق سيطرة النظام السوري، ويُعتبر من الخيارات والبدائل المحتملة لآلية نقل المساعدات عَبْر الخطوط؛ كوسيط يمكن أن يقوم بهذه العملية بالتشارك مع منظمات الأمم المتحدة.

لكن هذا الخيار لا يُمكن أن يلقى قبولًا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وتحديدًا شمال غرب البلاد؛ باعتبار أن الهلال الأحمر السوري لم يكن حياديًا في عمليات الوصول والاستجابة قبل أن يتم إغلاق فرعه في إدلب عام 2020 من قِبل حكومة الإنقاذ.

ب. المنظمات العاملة في الداخل السوري

يُمكن اعتبار المنظمات المحلية النشطة ضِمن مناطق النظام السوري مرتبطة به؛ مما يجعل من الصعب عليها مع هذه الارتباطات أن تتواجد أو يتم القبول بها خارج مناطق سيطرته.

بالمقابل، قد يصعب أيضًا على المنظمات الإنسانية المحلية العاملة في مناطق شمال غرب سورية العمل عبر خطوط التماسّ؛ لاعتبارات سياسية وإدارية مختلفة؛ رغم وجود نقاش سابقًا حيال ذلك. كذلك، سيكون من العسير على هذه المنظمات تحقيق استجابة متلائمة مع الاحتياجات الإنسانية شمال غرب البلاد.

4) تجارب سابقة مشابِهة في الواقع السوري

أ. المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة

يُعتبر العمل لإيصال المساعدات الإنسانية عَبْر خطوط التماسّ بقيادة الأمم المتحدة إلى المناطق التي حاصرها النظام السوري بشكل مطبق مثل "داريا" و"مضايا" مثالًا لتكوين صورة عمّا قد تؤول إليه الظروف لدى الانتقال من نقل المساعدات عبر الحدود الدولية إلى نقل المساعدات عبر خطوط التماسّ.

كانت شاحنات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تتعرض لتفتيش متتالٍ عبر الحواجز. وكان النظام السوري قادرًا على منع إيصال العديد من المواد المختلفة تحت العديد من الأعذار غير المقبولة، مثل إمكانية وصولها لجماعات مصنّفة على قوائم الإرهاب أو إمكانية استخدامها في العمل العسكري.

بذلك، كان النظام السوري قادرًا على حرمان السكان المحليين من العديد من المواد الأساسية وخاصة المواد الطبية، كما كان النظام قادرًا على تعطيل نقل المواد المختلفة عبر عرقلة حركة شاحنات الإغاثة من حواجزه

العديدة أو حتى إيقافها بشكل كامل تحت ذريعة الأسباب الأمنية. وعليه، كان يتمكن من فرض شروط وقيود أكثر على السكان في المناطق المحاصرة؛ مما أدّى إلى تهجير قسم كبير منهم، وجعل مناطقهم خالية تمامًا قبل أن يسمح بعودة قسم ضئيل منهم بموجب شروط كثيرة.

ب. المساعدات الإنسانية إلى المناطق صعبة الوصول

إنّ المناطق صعبة الوصول هي التي تكون محاصرة بشكل جزئي، والتي يصعب القيام بتدخل إغاثي فيها؛ وقد كانت منظمات الأمم المتحدة غير قادرة على القيام بتدخل فعلي يمنع أزمة إنسانية محققة في المناطق صعبة الوصول. مثال ذلك؛ الحديث عن إمكانية إسقاط المساعدات الإنسانية بالمظلات من الجو في مناطق مختلفة مثل الفوعة وكفريا، مقابل العجز التام عن القيام بإجراء مماثل من قِبل الأمم المتحدة لمناطق شبيهة جغرافيًا وعسكريًا، مما يعطي أيضًا انطباعًا واضحًا عن سهولة الانقياد وتسييس المساعدات الإنسانية المقدمة عبر منظمات الأمم المتحدة.

ثالثًا: النتائج المحتملة لعدم تمديد آلية نقل المساعدات الإنسانية

1) اجتماعيًا

أدّى إغلاق معبر "اليعربية" إلى انخفاض المساعدات الطبية والصحية إلى شمال شرق سورية بنسبة 40 بالمئة وفق بيانات الأمم المتّحدة. مما يعني أنّ هذه النسبة قد ترتفع لدى إغلاق جميع المعابر الحدودية؛ إذ إنّ الإمدادات الطبية عبر خطوط النزاع لا يُمكن أن تسدّ الفجوة الكبيرة في الاحتياجات؛ ما قد يُعرّض الأمن الصحي للسكان إلى مزيد من المخاطر الكبيرة؛ لا سيما مع غياب القدرة أصلًا على مواجهة الأمراض والأوبئة مثل "كورونا" والاستجابة الطارئة نتيجة عدم وجود وقف دائم لإطلاق النار.

إنّ عدم وصول المساعدات عَبْر الحدود إلى سورية تعني حرمان 1.7 مليون طفل من المواد اللازمة لإنقاذ حياتهم نتيجة عدم القدرة على وصول خدمات المياه والنظام والدعم الطبي والتعليم والحماية وغير ذلك؛ في ظل عدم قدرة المساعدات عبر الخطوط على تلبية كل هذه الاحتياجات الضرورية مقارنة مع التجارب السابقة.

يُفترض أن يؤثر القرار على مستوى الاستجابة الإنسانية، وبالتالي إلحاق الضرر بقدرة السكّان على الصمود في ظل ضعف المنظمات المحلية على الوصول وتغطية الاحتياجات الضرورية في كافة القطاعات مقارنة مع الفجوة الحاصلة أصلًا نتيجة النزاع.

2) اقتصاديًّا

إنّ عدم تمديد آلية المساعدات عبر الحدود تعني توسيع عمل وكالات الأمم المتّحدة وشركائها التنفيذيين في العاصمة دمشق، وبالتالي تدفّق المزيد من القطع الأجنبي إلى المصرف المركزي الذي عدّل في نيسان/ أبريل 2021، نشرة المصارف والصرافة ليصبح سعر شراء الحوالات الخارجية 2512 ليرة للدولار الواحد، بعد أن كان محدّدًا بـ 1256 منذ 17 حزيران 2020، بدل سعر 700 ليرة للدولار الواحد.

يُعتبر النظام السوري المستفيد من أي قرار لعدم تجديد آلية المساعدات عَبْر الحدود إلى سورية، لا سيما وأنّ القرار 2585 (2021) ينص على البدء بمشاريع التعافي المبكّر؛ أي أنّ الدعم الإنساني يُفترض أن يشمل البنية التحتية لبعض القطاعات، مما يعني تحصيل الأموال من المناقصات التي ستقع على شبكة المحسوبية حتمًا.

ولن تستفيد المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري من أموال التعافي المبكر؛ لأنّها –غالبًا- لن تسمح لأيّة شركات غير موثوقة من العمل في مناطقها، هذا عدا عن احتمال تقييد الوصول إليها من قبل النظام نفسه.

3) سياسيًّا

عدّت الولايات المتّحدة المساعدات الإنسانية في سورية اختبارًا لإعادة الثقة بإمكانية التعاون مع روسيا في سورية. وعندما تم تجديد الآلية أعلنت موسكو أنّها تتوقع أن يُساهم التفاهم مع واشنطن على إصدار القرار 2585 (2021) في تسهيل الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية.

في الواقع، قد يكون القرار 2585 (2021) آخِر تفويض من مجلس الأمن لتمديد آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود، لأنّ روسيا، غالبًا، لن تقبل لاحقًا إلّا بتدفّق المساعدات عَبْر خطوط النزاع.

وخلال 6 أشهر أو 12 شهرًا، كأقصى مدّة، يبدو عسيرًا أن يتحوّل اختبار إعادة الثقة لمدخل للتعاون الفعّال بين الولايات المتّحدة وروسيا في سورية، لا سيما في حال عدم تحقيق تقدُّم محرز في مجالَي المساعدات عبر

خطوط النزاع والتعافي المبكر، واللذان تأمل روسيا أن يتم من خلالهما تدفُّق الأموال إلى اقتصاد النظام السوري.

إنّ عدم تمديد آلية المساعدات عبر الحدود قد يؤدي إلى مزيد من التعطيل على العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية، نتيجة تراجُع الثقة بصيغة التعاون الثلاثية ضِمن مسار "أستانا"، فتركيا قد تعتبر هذا القرار سببًا للإضرار بأمنها القومي وفي زعزعة الاستقرار.

ومع ذلك، إن أحرزت تركيا وروسيا تقدُّمًا في تسوية القضايا الخلافية حول سورية في شرق وغرب الفرات قد لا تتبنى أنقرة مواقف متشدّدة في حال عدم التجديد لآلية نقل المساعدات إلى سورية.

عمومًا، سيكون النظام السوري أكثر إصرارًا على اتخاذ مواقف متشدّدة من العملية السياسية، على غرار ما كان يفعل عندما يُحقّق تقدُّمًا عسكريًّا، بمعنى أنّ عدم تجديد آلية المساعدات الإنسانية سيكون أيضًا إنجازًا جديدًا بالنسبة له وسيعمل على تحويله لمكسب عبر دعم موقفه في العملية السياسية.

ولن يُفوّت الفرصة بدعم من حلفائه لفك العزلة الدولية والعربية عنه، بعد التسويق لذلك عبر توسيع عمل بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في دمشق.

4) أمنيًّا

أ. الاستقرار والإرهاب

عادة ما يؤثر تردِّي الوضع الاقتصادي والمعيشي بشكل سلبي ومضطرد على الواقع الأمني في مناطق شمال غرب سورية، والذي قد يزداد سوءًا مع عدم التمديد لآلية المساعدات الإنسانية على خلفية ظروف عدم الاستقرار الناتجة عن هذا القرار.

إنّ عدم كفاءة الأجهزة الأمنية والشرطية يعني أنّ الوضع الأمني سيكون أكثر هشاشة وعرضة للتدهور سلبًا. هذا سينعكس أيضًا على مختلف المجالات والنشاطات التي تعتمد بشكل أو بآخر على الاستقرار الأمني. من المحتمل بشكل كبير ازدياد عدد الجرائم سواء المنظمة أو غير المنظمة كما أن الجرائم المختلفة ضد المنظمات الإنسانية مثل السرقة والتعدي ستكون أكثر انتشارًا.

ب. الهجرة الخارجية والداخلية

يُنذر عدم تمديد آلية المساعدات الإنسانية باحتمال وقوع موجة هجرة جديدة داخل وخارج سورية، وهو ما حذّرت منه 80 منظمة محلية غير حكومية قُبيل جلسة مجلس الأمن في 9 تموز/ يوليو 2021.

وعلى غرار الهروب الجماعي من العمليات القتالية سيكون هناك هروب محتمل أيضًا من مجاعة نتيجة تقييد الوصول وتراجُع مستوى الاستجابة الإنسانية، مما يعني مزيدًا من الأعباء والمخاطر على دول مثل تركيا والاتّحاد الأوروبي.

ومع ذلك، قد يتراجع معدّل الهجرة من مناطق سيطرة النظام السوري، وتحديدًا التي ترتبط بتراجُع الوضع المعيشي والأزمة الاقتصادية؛ على اعتبار أنّه سيكون المستفيد الرئيسي اقتصاديًّا من القرار.

رابعًا: وسائل ضغط النظام السوري على المنظمات الإنسانية

1) النشاطات والمشاريع السابقة

غالبًا ما سيسعى النظام السوري إلى وضع العديد من القيود والشروط لتنفيذ أيّة نشاطات خارج دوائره بما يضمن له الاستفادة المطلوبة، وفي حالة الوضع السوري فإن ذلك سيكون مرتبطًا بأهداف سياسية إما لفرض أجندات معينة أو لتوجيه النشاط بما يوافق توجُّهات النظام السياسية.

سابقًا، وجَّه النظام السوري النشاط الإنساني لمنظمات الأمم المتحدة باتجاهات تتوافق مع الأجندة السياسية للنظام سواء بشكل مباشر عبر عدم منح تراخيص وموافقات للمنظمات أو لبعض المناطق ذات الاحتياج من أجل توجيه الدعم والنشاطات نحو المناطق الموالية له أو المناطق التي تتواجد فيها شريحة واسعة من مؤيديه، أو بشكل غير مباشر عَبْر وضع عراقيل مختلفة أمام هذه المنظمات مما يجعل من الصعب تنفيذ الحد الأدنى من النشاطات في المناطق التي لا يرغب النظام بتوجيه النشاطات إليها.

2) العُملات المستخدَمة

يُفترض أن يُطبّق النظام السوري قرار حصر استخدام التحويلات المالية وشراء السلع ودفع الرواتب بالليرة السورية، وبموجب سعر الصرف المحدَّد وَفْق النشرة الرسمية؛ مما يُشكِّل ضغوطًا مالية على المنظمات الإنسانية، وسيكون ذلك على حساب حجم المساعدات القادرة على تقديمها إلى السكّان المحليين.

الخُلاصة

كانت روسيا قبل عام 2020 تُركّز على العمليات القتالية لتقويض قدرة المعارضة السورية، مقابل تحويل الإنجازات العسكرية لمكاسب اقتصادية وسياسية، لكن الإخفاق أو التعثّر في تحقيق ذلك حوّل تركيزها إلى قضايا أخرى؛ وتحديدًا ملفّ المساعدات الإنسانية.

يعني هذا استمرار العمل بموجب نظام وقف إطلاق النار والتهدئة في منطقة خفض التصعيد شمال غرب سورية لمدّة ستة أشهر أخرى، على أن يكون هناك تركيز على افتتاح المعابر الإنسانية لضمان مرور المساعدات عَبْر الخطوط، وهو ما قد يستخدمه النظام السوري بدعم من روسيا في تنشيط حركة التجارة والنقل.

يبدو أنّ روسيا تُعوّل على المساعدات الإنسانية في إضعاف قدرة المعارضة السورية على الصمود نتيجة الآثار المحتملة على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي، مقابل استفادة النظام السوري من إدارة هذا الملف في الحصول على الموارد والأموال للتقليل من حدّة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الغربية.

عدا عن استخدام هذا الملف في الحصول على امتيازات أخرى مثل تخصيص الدعم لمشاريع التعافي المبكر في مناطق سيطرته، أو حتى تشميل ملف النفط خلال التسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول – تـركـيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co